

400 كيان جامعي وهمي يستقبل طلاب الثانوية العامة بلا اعتماد علم



الجمعة 7 أغسطس 2026 08:00 م

كشفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر عن ضبط وإغلاق أكثر من 400 كيان تعليمي وهمي بعد رفض معادلة شهاداتها رسميًا وتصنيفها ضمن القائمة السوداء، وسط مطالب بإنشاء منصة موحدة للتحقق من اعتماد الجامعات والمعاهد قبل التحاق الطلاب بها.

وبحسب مراقبين وأولياء أمور، تعكس الظاهرة أزمة ثقة متصاعدة لدى الأسر التي تدفع أموالًا كبيرة بحثًا عن مستقبل أبنائها، بينما تستغل كيانات غير قانونية ضعف الرقابة وتبيع وعودًا زائفة بشهادات وفرص عمل، تاركة الطلاب وحدهم في مواجهة الخسائر.

كما أن انتشار هذه الكيانات خلال موسم التنسيق يكشف حجم الفجوة بين سرعة انتشار الإعلانات المضللة وقدرة الجهات الرسمية على حماية الطلاب، في ظل استخدام منصات التواصل الاجتماعي للترويج لكيانات تحمل أسماء براقة دون سند قانوني.

لذلك يرى خبراء التعليم أن الحل لا يقتصر على الإغلاق، بل يحتاج إلى أدوات استباقية تمنع وقوع الضحايا، وفي مقدمتها قاعدة بيانات إلكترونية رسمية يستطيع الطالب من خلالها التأكد من وضع المؤسسة قبل دفع أي مبالغ مالية.

منصة تحقق وطنية

وأوضح الدكتور حسن شحاتة، أستاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة عين شمس، أن وجود منصة موحدة سيمنح الطلاب وأولياء الأمور وسيلة واضحة للتحقق من المؤسسات التعليمية، ويقلل فرص تعرضهم للخداع من كيانات غير معترف بها.

كما أكد أن نشر القوائم الرسمية بشكل محدث ومستمر يمثل خطوة ضرورية، لأن كثيرًا من الطلاب لا يملكون المعرفة الكافية للتمييز بين المؤسسات المعتمدة والجهات التي تستخدم مسميات أكاديمية غير حقيقية لجذب الراغبين في التعليم.

وبالتالي فإن توفير خدمة استعلام مجانية وسريعة يمكن أن يحول دون التحاق آلاف الطلاب بمؤسسات تنتهي شهاداتها بلا قيمة، خصوصًا مع ارتفاع أعداد الباحثين عن بدائل تعليمية بعد نتائج الثانوية العامة والدبلومات.

غير أن المشكلة لا تتوقف عند غياب المعلومات فقط، إذ تعتمد تلك الكيانات على حملات دعائية واسعة تستخدم عبارات مثل الأكاديمية الدولية والمعهد المعتمد لاستغلال أحلام الشباب، قبل اكتشاف الحقيقة بعد سنوات من الدراسة.

عقوبات وردع قانوني

وقال الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم السابق، إن مواجهة المؤسسات غير المرخصة تتطلب تشديد الرقابة والتنسيق بين الجهات المختلفة، لأن استمرار ظهور كيانات جديدة يشير إلى الحاجة لمتابعة أكثر فاعلية.

كما أشار خبراء إلى أن إجراءات الغلق وحدها لا تكفي إذا لم تترافق مع حملات توعية مستمرة، لأن بعض الطلاب يقعون ضحية إعلانات مصممة بعناية تستهدف احتياجاتهم ورغبتهم في الحصول على شهادة جامعية.

علوّة على ذلك، فإن غياب الوعي بالقوائم الرسمية يدفع بعض الأسر إلى اتخاذ قرارات سريعة تحت ضغط الوقت، خاصة خلال موسم القبول، حيث تتحول الرغبة في ضمان مقعد جامعي إلى فرصة تستغلها جهات غير قانونية

ومن ثم يطالب متخصصون بإنشاء نظام بلاغات إلكتروني يسمح برصد الأماكن المشبوهة وتحديد مواقعها، بما يساعد الجهات المختصة على التدخل قبل توسع نشاط تلك المؤسسات وانتشار أعداد أكبر من المتضررين

حماية مستقبل الطلاب

وأكد الدكتور ماجد نجم، رئيس جامعة حلوان السابق، أن حماية الطلاب تحتاج إلى تعزيز ثقافة الاختيار الصحيح للمؤسسة التعليمية، مع ضرورة أن تكون المعلومات الرسمية متاحة بسهولة أمام الجميع

كما أوضح أن الطالب لا ينبغي أن يتحمل وحده مسؤولية التأكد من قانونية المؤسسة، مشدداً على أهمية وجود آليات رسمية مبسطة تمنع وقوعه فريسة للإعلانات الوهمية والوعود غير الواقعية

وبناءً على ذلك فإن إنشاء منصة إلكترونية موحدة يمكن أن يصبح خط الدفاع الأول أمام تجارة الشهادات الوهمية، خصوصاً إذا ارتبطت ببيانات محدثة تشمل الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة والأهلية والدولية

غير أن استمرار نشاط ما يعرف بكيانات بير السلم يكشف عن معاناة أسر تنفق مدخراتها بحثاً عن فرصة تعليمية، ثم تجد أبنائها أمام شهادات غير معترف بها ومستقبل مهني مهدد

كما أن استخدام هذه الكيانات لوعود مثل تأجيل التجنيد أو ضمان الوظائف يزيد من خطورة الظاهرة، لأنها لا تبيع تعليماً فقط بل تستغل مخاوف الشباب وطموحاتهم في بداية حياتهم

لذلك يرى متابعون أن مواجهة الملف تحتاج إلى شفافية أكبر في الإعلان عن المؤسسات المعتمدة، ونشر التحذيرات بشكل مستمر، بدل الاكتفاء بتحركات موسمية مرتبطة ببدء التنسيق الجامعي

ومن ثم تبقى مسؤولية حماية الطلاب مشتركة بين الجهات الرسمية والمؤسسات التعليمية والأسر، لكن العبء الأكبر يقع على الجهات الرقابية لمنع تحول التعليم إلى سوق مفتوح للنصب واستنزاف أموال المواطنين

كما أن نجاح أي منصة تحقق مستقبلية يتطلب تحديث بياناتها باستمرار، وإتاحة الوصول إليها بسهولة، وربطها بآليات قانونية سريعة توقف نشاط أي كيان يثبت مخالفته للقواعد المنظمة

وبالتالي فإن أزمة الكيانات الوهمية لا تمثل مجرد مخالفة إدارية، بل تهدد ثقة المجتمع في منظومة التعليم وتضع آلاف الشباب أمام سنوات ضائعة وأعباء مالية يصعب تعويضها

غير أن إنهاء هذه الظاهرة يحتاج إلى انتقال الرقابة من رد الفعل بعد وقوع الضرر إلى الوقاية قبل تسجيل ضحايا جدد، عبر أدوات رقمية وتشريعات أكثر حسماً